

## «الأناضول» التركية تكتّم أصوات صحافيتها بتهمة التعامل مع منظمة إرهابية

كان من الضروري لسياسة البلاد أن تكون على المسار الصحيح وأن تستعيد جو السلام. لذا حملت نفسي المسؤولية، فكلما كنت مستشار الوزير الذي فرضت عليّ المسؤولية».

كما قال توران إنّه يعترف بخطئه، وأضاف «أنا أقبل هذا. أعتقد أن هذا الوضع يضرّ بالهوية المؤسسية لوكالة الأناضول، حيث أعمل بشرف وفخر.. أعتقد أنني أضع زملائي في موقف صعب. اعتذر عن الإنفعال، لكنني لا اعتذر عن طرح الأسئلة لأن الجميع يحاول إنهاء حزب العدالة والتنمية».

وبسبب الواقعة طالب مستشار وزير الداخلية التركي مظهر يلدرمان باستقالة مدير عام وكالة «الأناضول»، وذلك بعد أن تسبب زعيم المافيا بكر وزير الداخلية في طرد إعلاميين، حسب ما أفادت به صحيفة «زمان» التركية.

وقد كل من سليمان وهادي أوزيشيك عملهما بمؤسسات إعلامية، بعدما تقدم وزير الداخلية ببلاغ ضدهما على خلفية تصريحات زعيم المافيا سادات بكر التي تفيد بأن الاثنين كانا يعمان كوستيطن بينه وبين صويلو.

### زعيم المافيا سادات بكر ينشر منذ أسابيع مقاطع فيديو على يوتيوب يتهم فيها أعضاء في الحكومة بالضلوع في جرائم فساد

وحسب الصحيفة تقدم وزير الداخلية سليمان صويلو ببلاغ ضد الإعلاميين هادي وسليمان أوزيشيك بتهمة «الافتراء» ونفى أن تكون له علاقة بذكر، واتهم الشقيقتين بمحاولة استغلال اسمه.

كما داهمت الشرطة التركية مكتب الصحافيين، وقالت «جمهورية» إن الشرطة صادرت الهواتف المحمولة والمواد الرقمية الخاصة بالآخرين هادي وسليمان أوزيشيك بعد مصادمة مكتب موقع على الإنترنت مملوك لهما في إسطنبول.

وكان بكر زعم أن سليمان وهادي توسطوا له عند وزير الداخلية للتغاضي عن التحقيقات المرفوعة ضده، وعقب نفيهما نشر بكر تسجيلات للملكة معها.

وأفادت الصحيفة بأن بكر المقيم خارج تركيا استهدف وزير الداخلية سليمان صويلو بعدما وصفه الأخير بأنه «زعيم تنظيم إجرامي»، حيث استنكر بكر هذا الوصف مشيراً إلى أنه «كان هناك تعامل دائم مع وزير الداخلية الذي وفر له الحماية الأمنية في بعض الأحيان».

وينشر سادات بكر منذ ثلاثة أسابيع مقاطع فيديو على موقع يوتيوب يوجه فيها اتهامات إلى أعضاء في الحكومة ومسؤولين في حزب العدالة والتنمية الحاكم بالضلوع في جرائم وعملات فساد مختلفة وبخاصة سليمان صويلو.

وفي أحد مقاطع الفيديو هذه قال بكر إن وزير الداخلية سليمان صويلو وفر له الحماية و«سُرّب له» في العام الماضي معلومة سرّية مفادها أن القضاء فتح تحقيقاً بحقه، الأمر الذي سمح له بالفرار من تركيا والإفلات تالياً من قبضة الأجهزة الأمنية.

أنقرة - تسببت إثارة قضية علاقة وزير الداخلية التركي سليمان صويلو برجال المافيا في طرد ثلاثة صحافيين من وسائل إعلام مختلفة إضافة إلى توجيه تهم قضائية ضدهم.

وأعلنت وكالة «الأناضول» التركية الرسمية طرد مراسلها مصعب توران، واتهمته بالانتماء إلى منظمة إرهابية بسبب سؤال استنكاري وجهه خلال مؤتمر صحافي عن استمرار الوزير صويلو في منصبه بعد الضجة التي أثيرت حول دعمه من قبل رجال المافيا.

وقالت وكالة «الأناضول» في بيان عاجل الجمعة «تم إبلاغ النيابة العامة بالتحقيق مع المراسل مصعب توران، وحول ما إذا كان ينتمي إلى منظمة إرهابية، وتم تقديم طلب لإلغاء بطاقة الصحافي الخاصة به، وإلغاء بطاقة عمله». واتهمته بانتهاك «المبادئ الصحافية» والقيام بـ«دعاية سياسية».

وأثار توران جدلاً كبيراً في الشارع التركي، بعد هجمته على الوزير صويلو خلال مؤتمر عن لقاحات كورونا، حيث أصرح الوزراء المشاركين في المؤتمر بطرح سؤال حول «كيفية إبقاء الوزير في منصبه، رغم اعترافات زعيم المافيا التركي، سادات بكر، بأنه هو من ساعده في الوصول إلى منصبه».

وأضاف توران «هل للحكومة خطة بخصوص صويلو؟!»، متابعاً «هل اسم حزب العدالة والتنمية، الذي بدأ حركة اجتماعية لصالح الأمة عمرها 19 عاماً، أصغر من أن يستغنى عن سليمان صويلو الذي تدور حوله الشبهات؟ بالظنر إلى ابني البالغ من العمر ثلاث سنوات ونصف السنة أشعر بالخجل لأن هناك من يتخفون وراء الألقعة التخريّة، ليس لديهم أطفال!».

ولم يخف الوزيران زهولهما عندما سألتهما الصحافي عما إذا كانت لدى الحكومة أي خطة للتعامل مع هذه الفضيحة.

بدوره حذّر مدير الإعلام في الرئاسة التركية فخر الدين التون في تغريدة على تويتر من أن «أولئك الذين يسعون لتقويض احترام دولتنا سيدفعون الثمن».

وربط توران على تهمة انتمائه إلى منظمة إرهابية (جماعة فتح الله غولن) عبر حسابه الرسمي بموقع تويتر قائلاً «لا علاقة لي بتنظيم جماعة غولن ولا بأي تنظيم آخر. طرحت أسئلة تثير فضول جميع المواطنين».

وأدلى توران لاحقاً ببيان نشرته صحيفة «جمهورية» الجمعة، وقال فيه «أعتقد أن حزب العدالة والتنمية بحاجة إلى العودة إلى مبادئه الأولى».

وأضاف «أنا شخص أتبع جدول الأعمال، اسبحوا لي بأن الخصم بإيجاز ما حدث (...) كنت هناك كشخص يتبع أجندة الأخبار العادية. أحنى السيد رضوان تيزيل، مستشار الوزير، بقوة على أنني وقال نحن لا نطرح أسئلة». هذا ما جعلني غضباً».

وتابع «كانت هناك أيضاً قنوات تي. آر. تي. دي. إتش. إي والأناضول. ماذا يمكن أن يسالك هؤلاء الرجال على أي حال؟ سألت سؤالاً ورأيت أن الثقة بالنفس ليست علامة جيدة. على أي حال، أعتقد أن حزب العدالة والتنمية يجب أن يعود الآن إلى مبادئه الأولى. يجب أن تكون السياسة بمفردا أمام العدالة».

## هل ينهي مدير اتصال الديوان الملكي الجديد أزمة التواصل مع الإعلام الأردني

### قضية الأمير حمزة كشفت اضطراب وتناقض السياسة الاتصالية للأردن



### الإعلام الأردني مقيد بغياب المعلومة

وجرى تراشق وتبادل الاتهامات بين القائمين على اللجنة والمشاركين فيها، والأطراف الأخرى التي تم استنطاقها من المشاركة، وبدأت بالشك في طريقة وأسس تأسيس اللجنة، واعتبرت أن تطوير الإعلام ليس من صلاحية «إعلام الديوان الملكي».

واعتبر مجلس نقابة الصحافيين، في بيان «أن ما حدث يشكل سابقة خطيرة على الساحة المحلية من تجاهر المؤسسات الوطنية العريقة، الأثرى والأقدر من غيرها على تشخيص واقع المهنة وتحديد مشكلاتها والتحديات التي تواجهها، واقترح الحلول المناسبة لصياغة استراتيجية إعلامية للدولة تلامس الواقع وتراعي التطورات التي شهدها الإعلام في السنوات الأخيرة».

وأضاف المجلس «أن فشل الاستراتيجيات الإعلامية التي وضعت في السابق وحالة الفوضى التي تعيشها الساحة الإعلامية يعودان لعدم الشراكة الحقيقية مع نقابة الصحافيين والمؤسسات الإعلامية والصحافية، ولغياب الرؤية الواضحة التي تترك تفاصيل وأبعاد المشهد المحلي».

وأكد المجلس رفضه لهذا التجاهل من قبل إعلام الديوان، وعزمه على التصدي لأي محاولة للنيل من المؤسسات الوطنية بما فيها نقابة الصحافيين الأردنيين، قائلاً إنه «أن الألوان للعمل بشكل شمولي يغلب الصالح العام على الخاص».

وشكلت مجموعة مناهضة للجنة وعلى رأسها نقابة الصحافيين، وادعت «المجموعة» أنها إصلاحية مهنية صغيرة، تسعى لتطوير الإعلام وإخراجه من حالة الفشل التي يعيشها واتهمت المعارضين بأصحاب أجندات خاصة وينتمون إلى عقلية بيروقراطية وقديمة، وحصلت على مرادها ووادت الفكرة ولم تكمل المشروع.

على الأسئلة في المؤتمرات الصحافية حتى لو كانت جريئة، في حين إذا أقدم الصحافي الأردني على خطوة مماثلة يتم وضع اسمه على اللائحة السوداء ويمنع منعا باتا من دخول الديوان الملكي.

ويرى هؤلاء أن إعلام الديوان الملكي فشل في تغذية أخبار وتحركات مؤسسة القصر في السير بخطوات الإصلاح السياسي، كما يتعامل بمنطق «التحيز» مع وسائل الإعلام في وقت يحتاج فيه لإعلام مهني وحقيقي بعيدا عن حساب التحالفات السياسية.

ويقول متابعون أن أزمة الأمير حمزة قد تكون المحرك الرئيسي لتغيير مؤسسة القصر طريقة تعاملها مع وسائل الإعلام المحلية، وتغيير السياسة الاتصالية للديوان الملكي التي غلب عليها الضعف والفوضى وعدم القدرة على التعامل مع القضايا الإشكالية، وتوصيل الرسائل السياسية على المستوى الداخلي والخارجي.

ويبدو هذا التوجه واضحا مع تغيير قيادات أبرز الهيئات المسؤولة على الإعلام الأردني، حيث تم تعيين طارق خليل موسى ابوالأغب مديرًا عامًا لهيئة الإعلام الأردنية في الثاني من شهر مايو الجاري.

وتحولت السياسة الاتصالية للديوان الملكي في الأشهر الأخيرة إلى عامل لنشوب الخلافات بين الهيئات والمنظمات المحلية المعنية بالصحافية، فقد اتهمت لجنة تطوير الإعلام الأردني التي شكلها إعلام الديوان الملكي العام الماضي بإقصاء أطراف داخل المشهد الإعلامي الأردني، في حين أن وظيفتها بحث سبل تطوير الإعلام الأردني ووضع الحلول للمشكلات التي تواجهه وتقريب وجهات النظر بمشاركة جميع المعنيين.

لكن ما إن تم الإعلان عن تشكيلها حتى ارتفعت أصوات منددة وغاضبة،

تعيينه في الديوان الملكي، بـ«مرحلة جديدة. المعادلة تغيرت»، وتناول فيه رؤيته السياسية الإقليمية للمنطقة في المرحلة القادمة واعتبر فيها أن «المقاربة الأردنية للصراع العربي الإسرائيلي، اجتازت الاختبار بنجاح»، خاتما مقاله «نحن بصدد نهاية حقبة وبداية مرحلة جديدة».

ويربط البعض تعيين الخيطان بعد سلسلة التطورات التي حدثت مؤخرا وشغلت الرأي العام المحلي والعالمي بشأن قضية الأمير حمزة وحملة الاعتقالات لشخصيات بارزة، وفشل الإعلام الأردني في الخروج برواية رسمية واضحة ومتناسكة أمام سيل من التسريبات والإشاعات حيث طغت سيناريوهات مفترضة مُلتبسة حول ما عرفت بـ«الفتنة» التي أثارت الجدل في المجتمع، وخضعت للشدق والشك.

وبقيت الأسئلة التي ناقشها الشارع الأردني دون إجابة في حين تم تقييد الصحافة بمنع النشر كما هي العادة في القضايا الكثيرة التي تشغل الرأي العام. وينتقد الكثير من الصحافيين الأردنيين غياب الصحافي ووسائل الإعلام المحلية عن القصر الملكي الأمر الذي يجعل الإعلام الأردني غير قادر على مواجهة الروايات والأخبار في وسائل الإعلام العربية والدولية، وتضخه في موضع الشك وضعف المصادقية.

كما تجد الصحافة المحلية نفسها أمام معضلة التعامل مع القضايا المصرية التي تمس الأردن مثل القضية الفلسطينية والحروب في المنطقة وموقف الأردن منها مع غياب الإعلام الأردني عن القصر الملكي وغياب المعلومة.

وأشار صحافيون باستياء إلى السياسات المعمول بها في الديوان الملكي بمنح الفرصة أمام الصحافي العربي والأجنبي الأولية لنشر الأخبار أو الرد

يربط متابعون للإعلام الأردني تعيين الصحافي فهد الخيطان مديرا لإدارة الإعلام والاتصال في الديوان الملكي الأردني بالتطورات التي حدثت مؤخرا وشغلت الرأي العام بشأن قضية الأمير حمزة وفشل الإعلام المحلي في التعامل معها، ورغبة مؤسسة القصر بإعادة ترتيب العلاقة مع الإعلام المحلي المستاء أصلا من تعامل إعلام الديوان الملكي معه.

عمان - عين الديوان الملكي الأردني الأحد الصحافي فهد الخيطان مديرا لإدارة الإعلام والاتصال، بعد تزايد الانتقادات للسياسة الاتصالية الأردنية التي غلب عليها الاضطراب والتناقض خصوصا في أزمة الأمير حمزة، وهو الأمر الذي زاد من المتسكة واكسبها بعدا خطيرا.

وقدم الخيطان استقالته من رئاسة مجلس إدارة قناة «الملكة» المستقلة، التي تسلمها في أكتوبر 2015، في انتظار صدور الموافقة الملكية.

وذكرت مصادر خاصة لـ «العرب»، أن الخيطان هو إحدى الشخصيات الإعلامية المقربة من وائثر الحكم وأجهزة مخابرات وجهات داخل القصر الملكي الأردني، كما أنه مطلع على السياسة الاتصالية التي تبصر عن وجهة نظر مؤسسة القصر، نظرا لإدارته لتلفزيون «الملكة» الذي يحظى باهتمام حكومي وتمويل جيد ويمتاز بتغطيات غير تقليدية ويعبر عن توجهات الدولة الأردنية دون أن يكون ناطقا باسمها.



### فهد الخيطان مستشار تحرير وكاتب عمود يومي في صحيفة «الغد»، وتعتبر مقالاته انعكاسا لسياسة الحكم

وشغل الخيطان أيضا منصب رئيس تحرير صحيفة «العرب اليوم» في عام 2011، ومستشار تحرير وكاتب عمود يومي في صحيفة «الغد»، وتعتبر مقالاته انعكاسا لسياسة الحكم وليس الحكومة، وفق ما ذكر صحافي أردني.

وعنون الخيطان مقاله الذي نشر الأحد في «الغد» بالتزامن مع إعلان

## الرباط ترفض طريقة تغطية الوكالة الفرنسية لأحداث سبتة

### لأحداث سبتة

على سبب استعمالها لتعبير «سبتة المحتلة». وتابعت «أيضا بسبب تركيزها على تجاوزات قوات الحرس الإسباني في حق الوافدين على المدينة من مواطنين مغاربة وآخرين من جنسيات أخرى».

منذ ما سمته «الاعتقال التعسفي». وذكرت أن الاعتقال يكسف عن «عدم احترام السلطات الإسبانية لحرية الصحافة والتعبير، وعن التضيق على عمل الصحافيين»، مطالبة بإطلاق سراح الصحافية.

وتقع مدينتا سبتة ومليلية في أقصى شمال المغرب، وهما تحت الإدارة الإسبانية، وتعتبر الرباط أنهما «ثهران محتلان» من طرف إسبانيا، التي أحاطتهما بسياس من الأسلاك الشائكة بطول نحو 6 كلم.

كبيرة من قوات الأمن الإسبانية، حيث وضعت الأصفاد في يديها حينما كانت تهم بمغادرة المدينة في اتجاه مدينة الجزيرة الخضراء (جنوب إسبانيا)».

### وكالة المغرب العربي للأنباء: تغطية مراسلي وكالة الأنباء الفرنسية تعكس الرغبة في شيطنة المغرب وتشويه صورته

وأفادت بأن إجراءات التحقيق التي تخضع لها الصحافية ترتكز على مضمون العمل الصحافي الذي تقوم به، حيث تنصب أسئلة الاستنطاق

«عمدا» الأبواب أمام التدفق الهائل للمهاجرين نحو سبتة. وضربت الوكالة المغربية مثلا قائلا «لم تجد وكالة الأنباء الفرنسية، التي أبانت عن معالجة غير متكافئة وانتقائية بشكل صارخ، أنه من المفيد لقرائها تقديم تقارير حول مقطع فيديو يظهر عناصر من الحرس المدني الإسباني وهم يلقون بالمهاجرين في البحر، ويضربونهم بالهراوات».

يذكر أن السلطات الإسبانية اعتقلت الجمعة الصحافية المغربية فاطمة الزهراء رجمي موفدة قناة «نوف تي في» وجريدة «المشعل» لتغطية الأوضاع في سبتة.

ونددت النقابة الوطنية للصحافة المغربية باعتقال رجمي، وأوضحت أنه تم اعتقال الصحافية «بواسطة مجموعة

الرباط - انتقدت وكالة المغرب العربي للأنباء تغطية وكالة الأنباء الفرنسية لأحداث سبتة، معتبرة أن معالجتها لمختلف الأحداث التي تقع في المغرب تتم وفق آراء وقناعات مراسليها.

وقالت الوكالة في تقرير على موقعها الرسمي، إن تغطية مراسلي وكالة الأنباء الفرنسية تعكس «الرغبة في شيطنة المغرب وتشويه صورته في أعين الأوروبيين وفي أعين نخبة مغربية معينة شغوفة بمتابعة أخبار بلاده عبر وسائل الإعلام الفرنسية».

واعتبرت أن المعالجة الإعلامية التي خصصتها وكالة الأنباء الفرنسية لأزمة الهجرة، التي تتحمل فيها أوروبا مسؤولية كبيرة، اتخذت شكلا يتم عن الكثير من العداوة والاستهزاء، وذلك عبر اتهام السلطات المغربية بأنها فتحت



الصحافيون الحلقة الأضعف